obeikandl.com

obeikandl.com

(١) نداء من أجل العربية

تعتبر اللغة والدين المحددين الأساسيين لهويات الأمم والشعوب وانتماءاتها على مر التاريخ وإلى الآن ، ويزداد هذان العنصران قوة في ذلك ، إذا التحما في بوتقة واحدة ، بحيث تكون اللغة القومية لجماعة بشرية ما ، هي نفسها لغتها الدينية .

ورغم المحاولات الحديثة والحثيثة ، لإعادة تشكيل الأمم والشعوب وانتماءاتها والانتماء إليها ، على أسس جغرافية وسياسية وقانونية ، فإن ذلك لم يلغِ ولم يضعف قوة الانتماء الديني والانتماء اللغوي ، فما زال الولاء القومي واللغوي ، والانتماء الديني ، يعلوان فوق الانتماء الوطني السياسي ، في حالة ما إذا كانا مختلفين .

وتشكل اللغة الأم ـ لغةُ التنشئة والتعامل ـ حضنا وغذاء نفسيا وعاطفيا لشخصية أي إنسان ، فالمفهوم الأولي والبسيط ، السائد عن وظيفة اللغة ، بأنها مجرد أداة للتواصل والتفاهم بين الناس ، هو جزء من الحقيقة ، وليس كل الحقيقة ، ووصف اللغة بعبارة (اللغة الأم) ، هو التعبيرالحقيقي الصادق عن دور اللغة ووظائفها . فـ (اللغة الأم) ، تعني أن للغة وظائف كوظائف الأم ، وهذا التعبير بمعناه المذكور ، يعفيني من إطالة الشرح والبيان لما تضطلع به (اللغة الأم) من وظائف وخدمات نفسية وعاطفية وتربوية وتثقيفية وتواصلية ، مع المحيط القريب والبعيد ، بل حتى هذه الوظيفة التواصلية

للغة ، فإنها ليست بالمحدودية التي تتبادر إلى الأذهان ، وهي التخاطب والتواصل بين الناس المتعاصرين ، بل هي ـ فوق ذلك ـ أداة للتفاهم والتواصل بين العصور والأجيال ، مع ما ينشأ عن ذلك من ارتباط عاطفي ، لا تختلف طبيعته عن ارتباط الشخص بأقاربه وأصدقائه ومعاصريه .

ولحكمةٍ ما ـ أرادها الله تعالى ـ كانت المسألة اللغوية حاضرة منذ اللحظة الأولى لخلق الإنسان ، فقد كان أول تعليم رباني تلقاه الجنس البشري ، هو اللغة والبيان ، حتى قبل أن يتعلم آدم كسب قوته ، أو عبادة ربه ، أو ستر عورته ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة :٣١] ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤ ﴾ [الرحمن] . وأقل درس يستفاد من هذا ، هو أن لِلُّغة وظيفة أساسية وعاجلة في حياة الإنسان .

وإذا كان (كل إناء بالذي فيه يَرْشح) ، فإن كل لغة ـ واللغة إناء ـ بالذي فيها تَرْشح ، ترشح بما فيها ، على مَن حولها ومن تعامل معها . ولذلك فإن الاحتكاك ، أو الاندماج ، مع أي لغة من اللغات ـ وخاصة في مرحلة النشأة الأولى ـ يُفيض على الشخص ويبث في روعه ونفسه ، من تاريخ تلك اللغة وأدبها وثقافتها وقيمها وذكرياتها .

فالانتماء اللغوي/ الثقافي للأ شخاص وللمجموعات البشرية ، يتجاوز في تأثيره حتى الانتماء العرقي نفسه ، ولذلك نجد اليوم شعوبا إسلامية كبيرة قد انتمت إلى العروبة بسبب اندماجها في لغة العرب ، مع أنها ذات انتماءات قومية ليس لها أي أصل عرقي عربي ، وقد جاء في الأثر : « **يا أيها الناس ، إن**

الرب رب واحد ، وإن الأب أب واحد ، وإن الدين دين واحد ، وليست العربية بأحدكم من أب ولا أم ، وإنما هي اللسان . فمن تكلم بالعربية فهو عربي» .

وبهذا المعنى اندمج في عروبة اللسان أضعافُ عرب الأنساب ، ومن المعلوم أن عرب اللسان هم أكثر مَن خدموا العربية وأكثر من دافعوا عنها ، وبهذا أيضا تخلصت اللغة العربية من أي صفة عرقية أو عنصرية ، فاللغة العربية ليست لغة خاصة بعرب النسب ، ولكنها لغة من تكلم بها واندمج فيها ، فمن فعل هذا فهو العربي ، أيّاً كان نسبه وسلالته .

كما أن (اللغةُ الأم) تشكل وسيلة لا بديل عنها ، لأي إبداع ـ أدبي أو علمي ـ مستقل ومتميز ، وبدونها لا تكون إلا التبعية والذيلية والهامشية ، فليس هناك أمة أبدعت وتميزت ، حضاريا أو علميا أو أدبيا ، بغير لغتها القومية الراسخة فيها ، وها هي التجربة اليابانية ــ على سبيل المثال ـ حية وقريبة ، حيث كان الاعتماد الأساسي والكبير للنهضة اليابانية على اللغة القومية ، وليس على اللغة الإنجليزية ، كما يظن الكثيرون ، ولحد الآن ، فإن الشعب الياباني يعتبر متأخرا في سلم المعرفة باللغة الإنجليزية ، ضمن شعوب العالم ، فقد جاء اليابانيون في المرتبة الثامنة عشرة في امتحاناتٍ خاصة باللغة الإنجليزية ، أجريت على الصعيد الآسيوي ، ولو كان الامتحان على الصعيد العالمي لتدحرج ترتيبهم إلى الوراء أكثر ، ولسبقهم كثير من العرب!

على أن لِلُّغةِ العربية خاصية أخرى لا تخفى أهميتها وخطورتها عند كافة العرب والمسلمين ، وهي كونها لغة الإسلام ، أي لغة القرآن والسنة ، وهي

أيضا اللغة الأولى للعلوم الشرعية والثقافة الإسلامية . وهذا ما يجعلها لغة مشَرَّفة ومحبوبة ومطلوبة ، عند مئات الملايين من المسلمين من غير العرب .

ولكن هذه الخصائص والوظائف الكبيرة والخطيرة ، سواء التي تشترك فيها اللغة العربية مع غيرها من اللغات العالمية ، أوالتي تتفرد بها دون سائر اللغات ، قد أصبحت كلها مضعضعة أو مهملة أو مهددة . . .

لقد أصبح الكثيرون : من النخب العربية ، ومن المسؤولين العرب ، يجيدون ويمجدون اللغات الأجنبية ، أكثر بكثير مما يفعلونه مع لغتهم ، حتى إن بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة قد بدأت تتداول قرار حذف اللغة العربية من اللغات الرسمية المعتمدة لديها ، وذلك لسببين :

الأول : هوأن ممثلي الدول العربية أنفسهم لا يستعملون لغتهم العربية داخل هذه المنظمات ، حرصا منهم على إظهار معرفتهم باللغة الأجنبية .

والثاني : هوأن الدول العربية غير ملتزمة بتعهداتها المالية والبشرية ، في دعم متطلبات استعمال العربية في أجهزة الأمم المتحدة وفروعها .

على أن هذا التفريط الرسمي العربي في اللغة القومية الرسمية ، على صعيد الأمم المتحدة ، وعلى الصعيد الدولي بصفة عامة ، ليس إلا فرعا ونتيجة للتفريط الأصلي على الصعيد الداخلي . ففي مجمل الدول العربية ، نستطيع أن نستنتج بيسر ووضوح ، عدم وجود أي رغبة جدية ، ولا أي سياسة حقيقية ، لتقوية اللغة العربية وتعزيز مكانتها الداخلية والخارجية .وفي كثير من هذه الدول لايستطيع الملاحظ أن يستنتج كون اللغة العربية هي اللغة (الرسمية) للبلد!

فاللغات الأجنبية تواصل اكتساحها واحتلالها لمواقع السيادة والريادة ، على الخريطة العربية ، في مجالات التعليم والإعلام ، والإدارات والمعاملات الحكومية ، والمرافق الاقتصادية والتجارية والخدماتية ، وهي في ذلك معززة بجهود ومخططات ومؤسسات وتمويلات ، وهكذا تستولي اللغة الإنجليزية على المشرق العربي ، وتستولي اللغة الفرنسية على المغرب العربي .

وبجانب الاكتساح اللغوي الأجنبي ومؤسساته التعليمية وغيرها ، بدأ يستفحل استعمال العامية في الإعلام والتعليم كذلك ، ففي الثانويات ـ ولا نتحدث عما دونها ـ وكذلك في الجامعات ، وحتى في أقسام الدراسات العليا ، يتزايد استعمال الطلبة والأساتذة لِلَهَجاتهم العامية ، أو لخليط بين الفصحى والعامية ، وأما في الإعلام ـ وخاصة منه الإعلام التلفزي ـ فالأمر أسوأ وأفدح ، ومن أمثلته القريبة : البرنامج الذي كان يقدمه – أو ما زال ـ صحفي عربي كبير وكاتب قومي شهير ، على قناة الجزيرة ، وكان حريصا ألا يتحدث فيه إلا بعامية كاملة ، كأنما يتحدث إلى أصدقائه وأقاربه في أزقة القاهرة!! مع أن في ذلك خسارة إعلامية كبيرة للمتحدث وللقناة ذات الطابع العربي الدولي .

وقد بدأنا نرى دعاة ومحاضرين مشاهير يخاطبون في دروسهم ومحاضراتهم جمهورا عربيا متنوع الأوطان واللهجات ، ولكنهم ـ مع ذلك ـ يظلون غارقين في عاميتهم المحلية الخاصة ، مما يجعل كثيرا من الناس ينصرفون عنهم ، أو يصبرون عليهم ـ على مضض ـ ولسان حالهم يقول : ﴿ مَانَفۡقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ ﴾ [هود :٩١]

وفي هذا السياق أيضا انبعثت ــ بعد فشل قديم ــ دعوات متحمسة ومبادرات فعلية ، لمحاولة ترسيم اللهجات العامية واتخاذها بدائل عن الفصحى ، وهكذا ظهرت في المغرب العربي ــ على سبيل المثال ــ صحف وإذاعات وقنوات ، مكتوبة وناطقة بالعامية ، ولحسن الحظ ، فإن أصحابها يشتكون من إعراض الجمهور عنهم واستهجانه لعملهم ، ذلك أن عامة الناس ـ بمن فيهم الأميون وأشباه الأميين ـ يفضلون لغة فصيحة ميسرة ، على العامية المغرقة في محليتها وخصوصيتها وقلة جدواها ، فهو يريدون خطابا يرتقي بهم لا خطابا ينحط بهم .

ثم هناك خطر آخر يتهدد العربية والعروبة في عقر دارها ، وفي بيت آبائها وأجدادها ، ويتعلق ـ بصفة خاصة ـ بالدول والمجتمعات العربية ، التي تحتضن وتستقبل الملايين من الوافدين والمقيمين غير العرب ، تفُوق أعدادهم أحيانا عدد السكان العرب أهل البلد . فهذا الوضع يشكل وينتج عملية تعجيم لغوي ، عفوي وهادئ ، لهذه المجتمعات ، عملية التعجيم هذه تتمثل في استعمالات مشوهة وغريبة للتعابير والألفاظ العربية وغير العربية ، هي آخذة في الزيادة والشيوع .كما تتمثل في الاختفاء الكامل أو شبه الكامل للتعامل باللغة العربية ، بما فيها العامية المحلية ، من عدد من المرافق الإدارية والاقتصادية والصحية والسياحية ، وحلولِ اللغات الأجنبية محلها .

يقع هذا في الوقت الذي تتيح فيه هذه الحالة ـ حالةُ وجود ملايين المقيمين من غير العرب في المجتمعات العربية ـ فرصة تاريخية نادرة لتعليمهم اللغة العربية بكثير من اليسر والطواعية ، فإذا بالعكس هو الذي يقع!

فأما اليسر والطواعية في تعليم هؤلاء العربيةَ ، فلِكَوْنِهم ــ أولا ــ في معظمهم مسلمين ، وعامةُ المسلمين يحبون تعلم العربية ، وسيكونون فخورين بتحقيق هذا المكسب إذا ما تحقق لهم في البلدان العربية التي يقضون فيها سنين طويلة ، وثانيا ، لأن في ذلك مصلحتهم المهنية ، خاصة لو أصبح العمل والإقامة ، أو تجديد الإقامة ، أو الترقية في العمل ، إذا أصبح هذا مشروطا بمعرفة حد أدنى من اللغة العربية ، لغة البلد المضيف والمشغِّل ، وهذا ما تفعله الآن عدة دول أوروبية وغير أوروبية .

على أن هناك فرصة أخرى لا يتم التجاوب معها واستثمارها ، لخدمة اللغة العربية وتعزيز مكانتها العالمية ، وهي الإقبال العالمي المتزايد على تعلم العربية من غير العرب ، سواء لأسباب دينية ثقافية ، كما هو شأن أبناء الشعوب الإسلامية ، من أتراك وباكستانيين وماليزيين وإندونيسيين وغيرهم ، أولأسباب تجارية ، كما هو شأن الصينيين واليابانيين وغيرهم . أو لأجل مهام سياسية ودبلوماسية واستخباراتية ، كما هو شأن الأوروبيين والأمريكيين وغيرهم ، وكل هؤلاء لا يجدون ما يلائمهم ، وما يكفي لتلبية احتياجاتهم ، من مؤسسات وبرامج وأدوات لتعليم العربية .

ولقد رأيت العشرات من الطلبة الآسيويين في الدراسات الإسلامية بالمغرب ، حريصين كل الحرص على تحصيل الدراسات الشرعية التي جاؤوا لأجلها ، ولكن ضعفهم الشديد في اللغة العربية كان يبقى عائقا كبيرا أمامهم ، ولم يكن عند جامعتنا ولا عند غيرها ، برنامج رسمي وإلزامي ، لتمكين هؤلاء من اللغة العربية ، لغة تخصصهم الدراسي ، وأذكر طالبة كورية حاصلة على

الإجازة في الدراسات الإسلامية من بلد عربي ، بقيت تكرر عندنا خمس سنين في السنة الأولى من الدراسات العليا ولم تنجح ، لضعف قدرتها التعبيرية باللغة العربية ، فكانت لا تستطيع أن تقدم إجابات مفهومة وصحيحة!

إن المسألة اللغوية عموما ــ ومسألة اللغة العربية تحديدا ــ تستدعي وتستحق جهودا أكبر بكثير مما تأخذه الآن ، ولا أراني مبالغا إذا قلت إن قضية اللغة العربية تحتاج إلى صحوة وحركة ، على غرار الحركة الإسلامية والصحوة الإسلامية ، ولو جاءت هذه الصحوة على شكل انتفاضة ، لكان أنسب وأجدى .

نحن نجد ـ والحمد لله ـ ردود فعل إيجابية ، مقدرة ومشكورة ، في الدفاع عن الإسلام ونبي الإسلام ، وعن القرآن والسنة ، وعن القضايا الإسلامية والقضايا القومية ، وعن الشعوب العربية والإسلامية . ونجد في ذلك ما لا يحصى من الحركات والتحركات ، والمنظمات والجمعيات ، والمبادرات والتبرعات . ولكن اللغة العربية لا بواكي لها !! ، مع أن اللغة العربية هي مفتاح ديننا ، ووعاء تراثنا ، وهي ضامن هويتنا واستقلاليتنا الثقافية ، وهي وسيلة وحدتنا ونهضتنا .

إن قضية اللغة العربية يجب أن ترفع إلى مرتبة القضايا الكبرى للأمة ، القضايا السياسية والإستراتيجية . ويجب أن تعتبر قضية حكومات وشعوب ، لاقضية مهتمين ومتخصصين .

نحن نرى أن مجامع اللغة العربية ـ وهي ذات جهود وعطاءات جليلة ـ تجد نفسها عاجزة ومشلولة أمام الواقع المتدهور لهذه اللغة ، وسبب عجزها

وشللها هو أنها بدون أنصار ، بدون تجاوب رسمي ولا سند شعبي ، ولا يكاد يعلم بقضيتها أحد .

إن تحريك هذه القضية والانطلاق بها في مسارها ونحو أهدافها ، يحتاج إلى عمل دائري ، في حلقات متداخلة متكاملة : مبادرات وجهود شعبية ونخبوية ، تحريك المجامع والمؤسسات المختصة والمتخصصة ، الضغط لإيجاد سياسات ومبادرات رسمية متجاوبة ، إشراك وسائل الإعلام وتفعيل دورها في القضية ، ثم تستمر الدورة على هذا النحو . . .

وفيما يلي بعض الاقتراحات العملية التي يمكن إنجازها ، كما يمكن تطويرها أو الزيادة عليها .

١ـ تأسيس جمعيات ولجان ومراكز لخدمة اللغة العربية والدفاع عنها والتصدي لمن يسيئون إليها وإلى مكانتها .

٢ـ تأسيس جمعيات ومراكز ولجان لتعليم العربية لغير العرب ، وخاصة منهم المسلمين المقيمين في البلدان العربية .

٣ـ العمل على دعم مجامع اللغة العربية والمؤسسات المختصة ، وتفعيل دورها ورسالتها ، مثل مجامع اللغة العربية بدمشق والقاهرة وعمان والجزائر والخرطوم ، ومنظمة الألكسو ، ومنظمة الإيسيسكو .

٤ـ تفعيل دور الأسرة والمؤسسات التعليمية في العناية بالعربية الفصحى والتحدث بها ، وهناك التجربة الرائدة لمدارس الدكتور عبد الله الدنان ، في كل من سوريا والسعودية والكويت وقطر ، يمكن نقلها أوالاستفادة منها ، وقد

أعطت نتائج باهرة في التنشئة على التحدث الفعلي للأطفال باللغة العربية الفصحى .

٥- إنشاء مواقع إلكترونية متخصصة في الموضوع ، وتخصيص حيز له في المواقع العامة .

٦- إنتاج برامج إلكترونية لتعليم العربية وتقويتها في مختلف المستويات .

٧- إحداث برامج تلفزيونية وإذاعية مخصصة لخدمة العربية .

٨- إحداث جوائز قيمة لتشجيع الأفراد والمؤسسات على خدمة العربية والارتقاء بها .

٩- اتخاذ يوم عالمي سنوي للغة العربية .ولو جاءت هذه المبادرة من جامعة الدول العربية ، أو منظمة الألكسو ، التابعة لها ، لكان أنسب .

١٠- تنظيم الحفلات والمسابقات الثقافية والأدبية في هذا المجال .

*****

openkandil.com

(٢) معاملة المرأة مقياسٌ للتحضر والتخلق

روى الإمامان البخاري ومسلم في حديث طويل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : «كنا معشر قريش قوما نغلب النساء ، فلما قدِمنا المدينةَ وجدنا قوما تغلبهم نساؤهم ، فطفق نساؤنا يتعلمن من نسائهم ، فتغضبت يوما على امرأتي فإذا هي تراجعني ، فأنكرتُ أن تراجعني . فقالت : ما تنكر أن أراجعك؟! فوالله إن أزواج النبي ﷺ ليراجعنه ، وتهجره إحداهن اليوم إلى الليل ، فانطلقت فدخلت على حفصة (ابنته) ، فقلت : أتراجعين رسولَ الله ﷺ؟! فقالت : نعم ، فقلتُ : أتهجره إحداكن اليوم إلى الليل؟! قالت : نعم ، قلت : قد خاب من فعل ذلك منكن وخسر ، أفتأمن إحداكن أن يغضب الله عليها لغضب رسوله ﷺ ، فإذا هي قد هلكت؟ لا تراجعي رسول الله ﷺ ولا تسأليه شيئا ، وسليني ما بدا لك» . . .

وقد دل هذا الحديث على أمور عديدة منها :

١ـ أن العلاقة الزوجية لدى أهل مكة القرشيين ، كانت قائمة على غلبة أساس الرجال للنساء ، فالكلمة كلمة الرجل ، والشأن شأنه ، والصوت صوته ، ولا صوت للمرأة يعلو مع صوته ، ولا شأن لها فيما يفعله وفيما يتركه .

٢ـ أن الأمر عند أهل المدينة كان على خلاف هذا ، فالأنصار قوم تغلبهم نساؤهم ، أو نقول : كان الأنصار يتركون الغلبة لنسائهم؛ فلهن شأن مرفوع ، ولهن رأي مسموع ، ولهن نفوذ مع أزواجهن ، وهذا هو السلوك الذي وصفه عمر بأنه «أدب نساء الأنصار» ، كما في رواية للبخاري ، وبفضل هذه المكانة

المحترمة للمرأة المدنية الأنصارية ، تميز نساء الأنصار بشجاعتهن في البحث والسؤال عن أحكام دينهن الجديد ، حتى فيما يشوبه الحياء والخجل والتحرج . وها هي القرشية أم المؤمنين < تشهد للأنصاريات بذلك ، حيث قالت : «**نِعْمَ النساءُ نساءُ الأنصار؛ لم يكن يمنعهن الحياء أن يسألن عن الدين ويتفقهن فيه**» .

٣ـ أن النساء القرشيات المهاجرات إلى المدينة بدأن يتأثرن ويقتدين بنساء الأنصار ، في ممارسة نوع من الغلبة أو المغالبة ، وذلك بمزاحمة أزواجهن في الرأي والقرار والمعاملة .

٤ـ أن معاملة رسول الله وعلاقته بنسائه كانت على نحو ما عند الأنصار وعلى وفق«أدب نساء الأنصار» ، أو بعبارة أصح ، كان أدب الأنصار ونساء الأنصار على وفق الهدي والأدب الذي جاء به رسول الله ﷺ ، حيث كان يسمح ويتحمل أن تناقشه أي واحدة من زوجاته ، وأن تراجعه في رأيه وتصرفه ، وأن تهجره طيلة النهار ، تعبيرا عن مغاضبة ومعاتبة ، أو لأجل طلب لم يستجب لها فيه .

٥ـ أن زوجة عمر رضي الله عنها وعنه ، بدأت تتأسى بالنموذج النبوي وبالنموذج المدني ، وسندها في ذلك ما كانت تسمعه من ابنتها حفصة زوجة رسول الله ﷺ ، فلذلك تشجعت وأقدمت على مراجعة عمر في شأن من شؤونه ، رغم شدته المعروفة ، ورغم صخبه وغضبه عليها .

وعموما نستطيع أن نقول : إن هذا الهدي النبوي المتسم بالاحترام والتكريم والتسامح والإيثار في معاملة المرأة ، وكذلك خُلق الأنصار مع

نسائهم ، المطابق للهدي النبوي ، إن هذا قد أحدث نقلة نوعية في معاملة النساء في البيئة العربية التي كانت سمتها السائدة هي غلبة الرجال للنساء .

بل إن غلبة الرجال للنساء وسيطرتهم عليهن ، هو الوضع السهل السائد لدى عامة الأمم والشعوب ، قديما وحديثا ، وليس في هذا أي فضل أو مزية أو رقي ، بل الفضل والمزية والرقي هو ما يتحقق في عكس ذلك ، فلهذا جاء الإسلام ينقل الناس ويدربهم على ما فيه الفضل والمزية والرقي ، وهذه النقلة والترقية ليست بالشيء الميسور على من اعتاد خلافها فرديا وجماعيا ، وهذا واضح في موقف عمر وما حكاه عن قومه وعن نفسه ، ﷺ ، فهو حتى حينما تحقق من نمط المعامة السائدة بين رسول الله وزوجاته ، وحتى حينما «غلبته» زوجته (عاتكة) بقوة حجتها ، فإنه لم يستسغ الأمر ولم يرض من ابنته خاصة ، أن تتجرأ على رسول الله بالمراجعة والمغاضبة ، حتى في حياتهما الزوجية .

وقد أخرج الإمام مالك في موطئه «عن عاتكة بنتِ زيد بن عمرو بن نفيل ـ امرأة عمر بن الخطاب ـ أنها كانت تستأذن عمر بن الخطاب إلى المسجد فيسكت ، فتقول : والله لأخرجن إلا أن تمنعني ، فلا يمنعها» ، إنه المنطق الجديد والسلوك الجديد بدأ يفرض نفسه ، ويُعلِّم الناس الغلبة بالعدل والإحسان ، بديلا عن الغلبة بالقوة والشدة .

وفي سبيل ترسيخ هذه النقلة وقِيَمها وثقافتها ، نجد أيضا حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : «**خيركم خيركم لأهله ، وأنا خيركم لأهلي**» .

فمعيار الخيرية والأفضلية هو معاملة الإنسان لأهله ، أي لزوجته وأهل بيته . فأفضل الناس دينا وخلقا هو أحسنهم معاملة لأهله ، وأحسنهم خلقا مع أهله ، والعكس بالعكس .

وهذا الحديث يشير إلى وضع اجتماعي فاسد ، ولكنه سائد؛ وهو أننا نجد كثيرا من الناس على قدر مرموق من حسن الخلق ومن حسن المعاملة ، في علاقاتهم مع أصدقائهم وزملائهم ورفقائهم ، فتجد عندهم الكثير من الرقة والبشاشة والأدب والإيثار والتسامح ، ولكنك تجدهم مع أهلهم وداخل بيوتهم على خلاف هذا ، إن لم نقل على عكس هذا . . .!

وما زال كثير من الرجال يعتقدون أن من تمام رجولتهم وقوامتهم ، أن يفرضوا إرادتهم واستبدادهم وغلبتهم وخشونتهم على نسائهم ، ويعتقدون أن مراعاة آراء المرأة المخالفة لآرائهم ، والتنازلَ عن رغباتهم لرغباتها ، وخفض الجناح لها ، هو نقصان وضعف لا يليقان برجولتهم ومكانتهم ، فلأجل ذلك ولأجل هؤلاء قال عليه السلام : «**خيركم خيركم لأهله ، وأنا خيركم لأهلي**» .

على أن من مواريثنا الخلقية الجميلة التي ما زالت تحتفظ بشيء من بقاياها في مجتمعاتنا الإسلامية ، إيثار المرأة بالمساعدة والتقديم والنجدة ، كما نجد ـ مثلا ـ في مواطن الازدحام والانتظار ، وعند الحاجة إلى مقعد للجلوس في القطارات والحافلات ونحوها ، أو عند التبضع في الدكاكين .

وهذا السلوك الكريم أصله في سنن الأنبياء ، كما حكى القرآن عن موسى

عليه الصلاة والسلام : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾ ﴾ [القصص] .

مسألة ضرب النساء :

في هذا السياق الذي نحن فيه ، لا بد وأن ترِدَ مسألة ضرب الزوجات ، المذكور في قوله تعالى : ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ ۚ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ۚ وَٱلَّٰتِى تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِى ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ ۖ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا۟ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴿٣٤﴾ ﴾ [النساء] .

فالآية يستفاد منها جواز ضرب الزوجة ، فكيف يجتمع هذا مع كل ما تقدم من نصوص في تكريمها وتقديمها وحسن معاملتها؟

وللجواب على هذا السؤال ورفع هذا الإشكال ، أقول :

١ـ لا ينازع مسلم في أن أفضل تفسير وأرقى تطبيق للقرآن الكريم هو ما يصدر عن رسول الله ﷺ ، وقد تزوج هذا النبي الكريم عشر نساء ، من أعمار وصفات مختلفة ، وعلى مدى زمني يقترب من أربعة عقود ، وها هي إحدى زوجاته ـ السيدة عائشة ـ تروي لنا وتقول : «ما ضرب رسول الله ﷺ شيئا قط بيده ، ولا امرأة ولا خادما إلا أن يجاهد فى سبيل الله . وما نِيلَ منه شىء قط فينتقم من صاحبه ، إلا أن يُنتهك شىء من محارم الله فينتقم لله ﷻ» .

وعن عبد الله بن زمعة ، قال : «وعظ النبي ﷺ الناسَ في النساء ، فقال : «**يضرب أحدكم امرأته ضرب العبد ، ثم يعانقها آخر النهار؟!**»

٢ـ هذا الضرب يترتب على ثلاث مراحل ، هو رابعها :

فأولها : أن هناك نشوزا فعليا تخشى عواقبه ، والنشوز هو تمرد الزوجة على زوجها في معاشرته وقوامته ، وأما عواقبه المحذورة ، فهي دفع الزوج إلى الوقوع في الفاحشة ، وكذلك احتمال الوصول إلى الطلاق وتشتيت الأسرة ، ومن النشوز ما قد يكون مستفزا مثيرا للشبهة والريبة ، كما ورد التنبيه عليه في صحيح مسلم ــ في حجة النبي ﷺ ــ قال عليه السلام : « . . .**فاتقوا الله في النساء ؛ فإنكم أخذتموهن بأمان الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه ، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح** . . .» .

قال ابن عاشور : «ومعنى ﴿ تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ ﴾ : تخافون عواقبه السيّئة ، فالمعنى أنّه قد حصل النشوز ، مع مخائل قصد العصيان والتصميم عليه ، لا مطلق المغاضبة أو عدم الامتثال ، فإنّ ذلك قلّما يخلو عنه حال الزوجين» .

وثانيها : اعتماد الوعظ والنصح مدة من الزمن ، لمعالجة هذا النشوز وإصلاح ما فسد من علاقة وسوء تصرف .

وثالثها : هجران المرأة الناشز ، لمدة أخرى ، عسى أن تنتبه إلى عواقب نشوزها .

والحقيقة أن هذه المراحل الثلاث التي وضعها الشرع قبل اللجوء إلى

الضرب ، إنما هي حواجز حكيمة تمنع الوصول إلى الضرب ، لمن كان لهم عقل وخلق ، وبهذا لا يكاد يبقى لفكرة الضرب المذكورة في الآية إلا وظيفة تحذيرية وقائية .

رابعها : ومع هذا كله ، أو بعد هذا كله ، فإن الضرب ـ وهو تصرف استثنائي اضطراري ، وغير محمود شرعا ـ إن وقع فلا يجوز بحال أن يقع في الوجه ، ولا يجوز أن يكون لغير النشوز المتحقق المستمر ، ولا يجوز أن يكون مبرحا ، أي ضارا أو مؤثرا في الجسم . فإن وقع شيء من هذا فهو عدوان يستحق فاعله العقاب في الدنيا والآخرة .

وتبقى الحالة الأصلية السوية المطلوبة ، هي ما جاء في السنة النبوية ، وفي التوجيه النبوي ، كما تقدم في الأحاديث .

*****

obeikandl.com

(٣) المسلمون والغرب بين التحاور والتناحر

أولا : ملامح الصورة :

من التحديات الكبرى أمام الغربيين : الإسلام والمسلمون .

ومن التحديات الكبرى أمام المسلمين : الغرب والغربيون .

هذا الواقع ليس بجديد ، بل هو حالة تاريخية ، مثلما هو حالة معاصرة .

والحالة التاريخية هي عنصر من العناصر المشَكِّلة للحالة المعاصرة والمؤثرة فيها . ولكني لا أريد استدعاء العنصر التاريخي ، ولا يتسع هذا المقال لذاك المقام ، ولكن هذه الإشارة إليه كان لا بد منها ، وسأقتصر على ملامح الصورة المعاصرة الموجودة ، لأستطلع لاحقا الصورة المستقبلية المنشودة .

مشكلة الغرب مع المسلمين اليوم ، ليست مع دولهم وحكوماتهم ، فهو معها ـ أو هي معه ـ في علاقة راضية مرضية ، باستثناء مشكلته مع إيران في ملفها النووي وفي بعض سياساتها الخارجية . فالعالم الإسلامي ، بمعنى أن الأنظمة والحكومات ، كله تقريبا «صديق حميم» للغرب وللدول الغربية .

مشكلة الغرب إنما هي مع الحركات الإسلامية ، الدعوية والسياسية ، وبدرجة أشد مع الحركات المسلحة «الجهادية» ، ومشكلته أيضا مع الإسلام نفسه ، فهو لا يريد ولا يقبل أن يرى الإسلام يتجذر ويتغلغل في مجتمعاته وحياته ، حتى على شكل صلاة وصيام ولحية وحجاب ، كما لا يريد ولا يقبل أن يرى الإسلام يحكم ويوجه ، حتى في البلدان الإسلامية نفسها .

أما مشكلة المسلمين مع الغرب ، فهي مع الساسة والسياسة ، ومع الحكام

والأنظمة ، وليست مع الشعوب الغربية ، ولا مع الديانة المسيحية ، ولا حتى مع العلمانية الغربية .

فليست هناك صراعات ومعارك دائرة بين المسلمين وبين المسيحية وكنائسها ، بالرغم من بعض التنافس والاستقطاب في مناطق الاحتكاك الدعوي التبشيري ، خاصة في القارة الإفريقية ، وهو أمر عادي ، يقع مثله حتى بين طوائف الديانة الواحدة ، كما يقع بين السنة والشيعة من المسلمين ، وبين الكاثوليك والبروتستانتيين من المسيحيين .

وعموما فهناك تساكن وتعايش ، وأحيانا هناك تحاور وتعاون ، بين المسلمين والمسيحيين ، سواء في العالم الإسلامي أو في العالم الغربي . وحتى تصريحات البابا بينيديكتوس السادس عشر المعادية للإسلام ونبيه ، في سبتمبر سنة ٢٠٠٦م ، لم يتجاوز أثرها قدرا محدودا من التوتر مع الفاتيكان ومع البابا نفسه .

وكذلك ليس هناك صراعات ومعارك بين الإسلام والمسلمين من جهة ، والعلمانية الغربية من جهة أخرى ، بل كثير من المسلمين المقيمين في الغرب أو المتعاملين معه ، لا يهمهم في الغرب لا مسيحيته ولا علمانيته ، وبعضهم يفضلون الغرب العلماني على الغرب المسيحي ، ويجدون حقوقهم وراحتهم مع العلمانية ، أكثر مما يجدون ذلك مع المسيحية ذات الحمولة الصليبية التاريخية .

نعم قامت في العالم الإسلامي معارك ضد العلمانية الغربية ، حين تم تصديرها وفرضها قسرا على المجتمعات والدول الإسلامية ، فحينئذ يصبح

الغرب طرفا متدخلا ، أما العلمانية الغربية في بلدانها ، فليس عند أي طرف إسلامي مشكلة أو معركة معها .

والخلاصة أن مشكلة الغرب مع الطرف الإسلامي ، هي مشكلة مركبة : دينية/ سياسية . فهو يرفض الإسلام نفسه ، لكن أيضا لاعتبارات سياسية .

ومشكلة المسلمين مع الطرف الغربي إنما هي مشلكة سياسية أولا وأخيرا ، فالرفض الإسلامي والعداء الإسلامي للغرب اليوم ، ليس ناجما عن دينه أو صليبيته أو علمانيته ، وإنما هو ناجم عن جرائمه وسياساته الاستعمارية العدوانية التسلطية ، والسجل الغربي في هذا المجال حافل ومعروف ، لحداثته واستمراريته ، فلا حاجة بي لذكره أو التذكير به ، أو سرد أمثلة منه .

ولو كان العداء والتوتر الإسلامي تجاه الغرب راجعا اليوم لأسباب ودوافع دينية أو مذهبية ، لوجدنا مثله وأشد منه موجها إلى الصين والهند واليابان والهند وكوريا ، باعتبار أن الخلاف الديني والمذهبي مع هؤلاء أشد وأعمق مما هو مع الغرب المسيحي .

ومن الجدير بالتأمل والاعتبار ، أن نقف عند فترة حديثة شهدت تحسنا نسبيا وقدرا ملموسا من الهدوء والتعايش والتسامح بين الإسلام والمسلمين ، وعامة الدول الغربية ، وهي فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضي ، وبالتأمل في هذه الحقبة ومميزاتها ، يمكن إرجاع الحالة المذكورة إلى الأسباب الآتية :

١ـ حاجة الغرب (الحلفاء) إلى المسلمين أثناء الحرب العالمية الثانية ، لمواجهة

القوات النازية وحلفائها ، وفعلا فقد كان للمسلمين مدد وأثر في مسار الحرب ونتائجها .

٢ـ خروج الغرب من هذه الحرب بتجربة مريرة باهظة الثمن ، بسبب النزعة العنصرية ، وبسبب ثقافة الاستعلاء والحقد والتعصب . ولذلك أقبلوا على ثقافة التسامح والتعدد والاعتراف بالآخر وحقوق الإنسان . . . ولا شك أن المسلمين في الغرب قد استفادوا من هذه الأجواء الإيجابية ، على الأصعدة الاجتماعية والثقافية والحقوقية .

٣ـ حصول الدول الإسلامية على استقلالها وتحررها من الاحتلال الذي مارسته عليها الدول الأوروبية لعدة عقود ، بحيث بدت الدول الاستعمارية وكأنها تصحح أخطاءها وتتخلص من ماضيها الاستعماري ، مما أحدث نوعا من الانفراج والتصالح والارتياح لدى عامة الشعوب الإسلامية .

٤ـ دخول الدول الغربية الرأسمالية في تنافس وصراع جديدين ، هذه المرة مع المعسكر الاشتراكي بزعامة «الاتحاد السوفياتي» آنذاك ، وهو الصراع الذي كان يعرف بالحرب الباردة ، التي كانت تتحول مرارا إلى حرب ساخنة .

من زاوية مذهبية عقائدية ، كان هذا الصراع قائما بين الرأسمالية اللبرالية المسيحية من جهة ، والشيوعية الاشتراكية الثورية الماركسية من جهة أخرى ، ومن هذا الباب انحازت أطراف إسلامية عديدة إلى المعسكر الغربي « المسيحي» ، ضد المعسكر الشيوعي«الملحد» ، وهكذا جرت بين الجهتين تحالفات ، صريحة أحيانا ، وضمنية في أغلب الأحيان ، لمواجهة المد الشيوعي ، بل كان الغرب يرى في الإسلام نفسه سدا منيعا وخصما قويا ضد الخطر

الشيوعي المتصاعد ، خاصة مع حالة الضعف والتلاشي التي كانت تخيم على المسيحية ، ولا تؤهلها لدور يذكر في مواجهة المد الشيوعي ، بل إن بعض الكنائس المسيحية في أمريكا اللاتينية دخلت في تحالفات فعلية وعلنية مع الحركات الشيوعية الثورية ، وهذا ما أعطى امتيازا خاصا للإسلام وللقوى الإسلامية ، في القدرة على التصدي للموجة الشيوعية الزاحفة آنذاك .

٤ـ أسهمت العمالة المهاجرة من العالم الإسلامي بدور كبير في إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي لما بعد الحرب ، ولبت احتياجات ملحة ومستعجلة في مختلف المجالات الاقتصادية .

كل هذه الأسباب تضافرت لتشكيل حالة من التحسن النسبي ، في تعامل الغرب مع الإسلام والمسلمين طيلة الفترة المذكورة ، وهذا ما زاد من تشجيع هجرة المسلمين إلى الأقطار الغربية ، ولم تقتصر هذه الهجرة على الأيدي العاملة ، بل شملت أعدادا متزايدة من الطلبة ومن النخب المتعلمة ، ومن الدعاة والمثقفين ، الذين وجدوا من الحريات والحقوق والإمكانات ما لم يجدوه ـ ولا نصفَه ولا عُشْرَهُ ـ في بلدانهم ومنطقتهم .

لكن هذه الحالة الإيجابية بدأت تتغير وتنقلب بشكل متدرج ، ولكنه مطرد ، منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين الميلادي (مطلع القرن الرابع عشر الهجري) . ويمكن إجمال أسباب هذا التحول فيما يلي :

٢ـ الظهور القوي للصحوة الإسلامية ، وامتدادها حتى على الساحة الغربية ، ثم ظهور ما يسمى غربيا بـ«حركات الإسلام السياسي» ، سواء التي وصلت الى الحكم ، كحال إيران والسودان وأفغانستان ، أو التي كادت أن

تصل أو وصلت جزئيا ، كحال الجزائر وتركيا أيام نجم الدين أربكان ، أو التي شكلت قوة سياسية معارضة ومزعجة ، ويخشى أن تصل إلى الحكم ، كحال باكستان ومصر وسوريا .

٢ـ قيام عدد من الجهات الغربية ـ كنسية وإعلامية وأكاديمية وحزبية وحكومية ـ بإطلاق التحذيرات المتتالية والمتصاعدة ، من تزايد المسلمين في الغرب ،كما وكيفا ونشاطا ، مع التضخيم والتهويل في تصوير «مخاطرهم» على المجتمعات الغربية وهوياتها وأوضاعها ، حتى بدأ بعضهم يتحدثون عن الجمهورية الإسلامية في فرنسا ، وبعضهم يتحدثون عن أسلمة أوروبا .

وفي الأسبوع الماضي كتب الصحفي الإسرائيلي الشهير «إيتان هابر» مقالا تحت عنوان «القارة المحجبة» ، تخويفا وتحريضا للأروبيين ضد الإسلام والمسلمين ، وقد عمل هذا الرجل لسنين طويلة مراسلا عسكريا ومحللا أمنيا لـ«يديعوت أحرونوت» ، ثم عمل بعد ذلك مستشارا لرئيس الوزراء الصهيوني إسحق رابين ، ورئيس مكتبه وكاتب خطاباته .

ومما جاء في هذا المقال : «محمد يشتري أوروبا . . . علينا أن نستوعب في داخلنا الفهم في أن المال يشتري (تقريبًا) كل شيء وبالأساس ضمير أوروبا . . . ربما ليس في هذا الجيل ، ولكن بالتأكيد في الجيل القادم ، من شأن أوروبا أن تصبح فرعا لبلدان إفريقيا والشرق الأوسط . . . سيداتي وسادتي : أوروبا محجبة » .

٣ـ سقوط المعسكر الشرقي وزعيمه الاتحاد السوفياتي ، ونهاية الخطر الشيوعي ، وهو ما يعني نهاية الاحتياج الغربي للإسلام والمسلمين في هذه

المعركة ، بل إن عددا من الزعماء والساسة الغربيين تسارعوا إلى الإعلان بأن العدو الجديد والخطر الجديد ، الذي يهدد الغرب ، إنما هوالإسلام والعالم الإسلامي . إن بعض تلك التصريحات كانت في الحقيقة أقرب ما تكون إلى « إعلان حرب » ، وخاصة حينما تصدر عن رجالات الحرب من القادة العسكريين الكبار ، مثل الأمين العام لحلف شمال الأطلسي«ويلي كلايس» ، الذي لم يكد يتسلم منصبه الجديد سنة ١٩٩٠ حتى أعلن وبشكل حاسم : « لقد حان الوقت الذي يجب علينا فيه أن نتخلى عن خلافاتنا وخصوماتنا السابقة ، وأن نواجه العدو الحقيقي لنا جميعا ، وهوالإسلام . إن الأصولية الإسلامية هي على الأقل في مستوى خطورة الشيوعية سابقا» .

وبشكل أكثر حسما ، صرح زميله الجنرال«جون كالفان» ، القائد الأعلى للحلف الأطلسي في حفل تكريمه ببروكسيل ، سنة ١٩٩٤ ، قائلا : «لقد ربحنا الحرب الباردة ، وها نحن نعود ـ بعد ٧٠ عاما من الصراعات الضالة ـ إلى محور الصراع القائم منذ ١٣٠٠ سنة . إنه صراع المجابهة الكبيرة مع الإسلام » .

٤ـ وأخيرا ـ ضمن أسباب التحول والتصعيد ضد الإسلام والمسلمين ـ جاء «الإرهاب» أو جيء به ، وكلنا نعرف القصة ونعيش فصولها وتفاصيلها ، وقد بات واضحا أن المواد الأولية ــ المادية والمعنوية ــ لإنتاج بضاعة الإرهاب وتغذيتها ، إنما هي من صنع السياسات الغربية (حلف الناتو) عموما ، والصهيونية الأمريكية خصوصا ، وهكذا أدخلونا في عصر الإرهاب العالمي ، وعصر الحرب العالمية ضد الإرهاب .

لقد وصل الأمر إلى حد أن نجد (حلف الناتو) ، الذي يملك من الجيوش ومن الأسلحة ما يفوق كل ما ملكته البشرية قبله ، نجده ينزل بكل ثقله وقدراته ، ليحارب تلامذة المدارس القرآنية في أفغانستان ، البؤساء الفقراء ، المعروفين باسم (طالبان)!! ولكن بفضل هذه السياسة ، أصبح هؤلاء (الطالبان) قادة سياسيين وعسكريين ، يفرضون على دول حلف شمال الأطلسي ، وهي مجموع الدول الغربية في أوروبا وأمريكا الشمالية ، أن يضخوا باستمرار مزيدا من جيوشهم وأسلحتهم ، وأن يعلنوا باستمرار فشلهم وورطتهم مع طالبان .

لعل هذه هي أهم ملامح الصورة الحالية للعلاقة بين الغرب والمسلمين ، وهي صورة تغلب عليها مظاهر الصراع والتناحر والاستنزاف ، فهل من سبيل إلى تغيير هذه الصورة أو تخفيف سوادها؟

ثانيا : الحوار الإسلامي الغربي؟

لا أريد أن أتحدث عن حوار الحضارات ، ولا عن حوار الأديان والثقافات . . .

أولًا : لأن الحضارات والثقافات اليوم ، هي في حالة حوار مكثف ، دائم ومتصاعد .

فما دامت هناك حدود مفتوحة وأجواء مفتوحة ، يعبرها الناس بجميع أصنافهم واختصاصاتهم ، وتعبرها الكتب والمجلات ، وتعبرها الأفكار والأخبار ، والمذاهب والفلسفات ، وتعبرها الفنون والعادات ، وتعبرها البضائع والمنتجات . وهناك الفضائيات والإذاعات العابرة للقارات

والمحيطات ، وهي تنقل كل شيء وتُعَرِّف بكل شيء . وهناك تعاون وتبادل بين الجامعات وغيرها من المؤسسات العلمية وغير العلمية ، وهناك منظمة اليونسكو ومنظمات دولية كثيرة ومتنوعة .

فمن خلال كل هذه الأبواب والمداخل والنوافذ ، تجري الحوارات المرتبة والعفوية ، والمؤسسية والشعبية ، ويجري الأخذ والعطاء والتأثر والتأثير .

وثانيا : لأن طرح القضية بهذا التعميم وبهذه الشساعة ، وتصويرها على أنها مشكلة حضارات وثقافات وأديان تحتاج إلى أن تلتقي وتتحاور ، أو تحويل القضية إلى قضية «التقريب بين الأديان» ، أو «وحدة الأديان» ، أو «حوار الحضارات» أو «تحالف الحضارات» ، كل هذه الطروح تؤدي إلى إخفاء القضية الحقيقية والإشكال الحقيقي .

المشكل القائم ، هو أن هناك قتلا وقتالا ، وإرهابا واحتلالا ، وخطفا واغتيالا ، وتدميرا وتفجيرا ، هناك حروب وصراعات سياسية ، بأشكال متعددة وفي أماكن متعددة ، هناك حيطة وريبة ، وشك وحذر ، حصار وعقوبات ، فعل ورد فعل... وهذا كله ليس جاريا بين الحضارات والثقافات ، وإنما هو جار بين السياسيين والمقاتلين وبسببهم ، وجار على صعيد الأجهزة الأمنية والاستخباراتية ، وجار في وسائل الإعلام التابعة أو المنحازة للسياسيين والحزبيين والحربيين .

منذ حوالي سنتين حضرت بالدوحة مؤتمرا للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، وكان المقصود آنذاك هو التقريب بين السنة والشيعة ، بعد اشتداد القتال بين الطائفتين في العراق ، وشارك في المؤتمر عدد كبير من العلماء والمفكرين

والدعاة ، وكان بعض الحاضرين والصحفيين يتساءلون عما سنفعله ، وعما يمكننا فعله ، لتحقيق التقريب والتصالح والأخوة بين الطرفين ، وكنت أقول وأكرر : لا نستطيع أن نفعل شيئا كثيرا أو شيئا مؤثرا أو شيئا حاسما ، القرار عند السياسيين وعند المسلحين ، عند أمراء السياسة وأمراء الحرب .

ومنذ شهور انعقد بمكة المكرمة «المؤتمر العالمي لحوار الأديان» ، ثم عُقد هذا المؤتمر نفسه ـ في طبعة ثانية موسعة ومنقحة ـ بمدينة مدريد بإسبانيا ، ويمكن أن أقول عنه ما قلته عن مؤتمر الدوحة .

إنها مؤتمرات النوايا الحسنة والخطب الحسنة ،والبيانات والتوصيات المهذبة ، وهذا كله جميل ونبيل ، ولكنه لا يسمن ولا يغني من جوع .

وقد سبق أن قرأت لمفكرَيْنِ عربيين ـ هما الدكتور عز الدين إبراهيم والدكتور محمد الطالبي ـ خاضا تجربة طويلة لعشرات السنين ، في حوار الأديان ، وخاصة الحوار الإسلامي المسيحي ، وكل منهما تحدث عن المردودية الهزيلة لهذه الحوارات والمؤتمرات ، وقد سمعت الأول منهما في مؤتمر مكة ينصح بتحاشي الحوار الديني العقدي ، والانصباب على الحوار العملي المجدي ، وهو الحوار الذي يتناول ويعالج المشاكل الحقيقية القائمة بين الطرفين ، ويسعى لوقف الصراع والصدام ، وتحقيق العدل والتعايش والتعاون .

فالصراع والصدام بين المسلمين والغرب اليوم ، ليس حول العقائد والمذاهب ، أو حول التوحيد والتثليث ، ولكنه حول السياسة والنفوذ السياسي والقرار السياسي .

فالأصل أن ممارسة الحوار في هذا المجال ، وصياغة الحلول القابلة للتنفيذ

والنجاح ، هي مهمة المسؤولين والقادة السياسيين ، وبعضِ القادة الدينيين ، وسائر الفاعلين الحقيقيين في توجيه الأحداث ، أي الذين يقررون ، والذين يؤثرون . أو لنقل : أهل الحل والعقد في مجرى الأحداث .

والذي يبدو جليا هو أن قادة الغرب وحكامه ليسوا مستعدين لأي حوار جدي مع العالم الإسلامي ، وأنهم يفضلون التعامل معه من موقع المنتصر المستغني المستعلي .

وأما حكام المسلمين فليسوا مؤهلين ولا قادرين على الحوار مع الغرب ، وليس ذلك راجعا لأفرادهم ومؤهلاتهم الشخصية ، وإنما لمكانتهم ووضعيتهم الداخلية والدولية .

وحينما يجري نوع من الحوار بين المسؤولين في العالمين الغربي والإسلامي ، فغالبا ما يكون ذلك مجرد لقاء للإملاء والتوجيه والاشتراط ، أو للتدبير الأمني والاقتصادي ، أو لترتيب أمر ما داخل البلد العربي أو الإسلامي .

ومع هذا لا يمكن اعتبار هذا الباب مغلقا أوميؤوسًا منه أو عديم الفائدة ، بل ينبغي الاستمرار في طَرْقه وتحميل أصحابه المسؤولية ، لعل وعسى .

ولكن التعويل الآن على غيره من الأطراف ومن الأبواب .

ثالثا : دوائر مؤثرة في الحوار :

هناك الآن عدة دوائر ومستويات وتخصصات يمكن أن تسد الحاجة الكبيرة والملحة للحوار والتفاهم والتعاون بين العالم الإسلامي والعالم الغربي ، أذكر منها :

١ ـ الدوائر الدينية ذات الفاعلية والمصداقية والتأثير .

٢ـ الحركات الإسلامية .

وفي مقدمتها الحركات الإسلامية ، والمنظمات الكنسية التبشيرية . فمثلا حركة الإخوان المسلمين ، وهي ذات تاريخ طويل وامتداد عريض عبر العالم ، لم أسمع يوما أنها بادرت ودخلت في حوار مبرمج ومنتظم مع أطراف دينية أو سياسية غربية ، حول علاقة الإسلام بالغربيين والمسيحيين ، أو حول القضية الفلسطينية ، أو حول مستقبل الدين ورسالته في هذا عالم اليوم وعالم الغد ، أو حول وضع الأقليات المسيحية في العالم الإسلامي ، ووضع الأقليات الإسلامية في العالم الغربي ، أو حول قضية الإرهاب والتطرف .

وما قلته عن جماعة الإخوان المسلمين يقال عن أمثالها من الحركات والفعاليات الإسلامية ، والأخرى المسيحية .

عادة حينما يذكر الحوار المسيحي الإسلامي ، يذكر شيخ الأزهر ، ووزراء الأوقاف ، والمستشار الديني أو الثقافي لصاحب الجلالة أو الفخامة أو السمو ، وبعض ذوي الألقاب العلمية والأكاديمية ، وهؤلاء ليس لهم تأثير يذكر في سير الأحداث وتوجيه الرأي العام ، فهم لا يصنعون شيئا ولا يمنعون شيئا ، ولذلك لا تكاد حواراتهم تتجاوز الجدران التي كانوا يتحدثون داخلها .

٣ـ المنظمات الحقوقية :

المنظمات الحقوقية ، الدولية منها والمحلية ، على العموم لها مكانة محترمة ، ولها مصداقية وفاعلية وتأثير في مجتمعاتها وعلى الصعيد الدولي ، وهي لذلك مؤهلة لإجراء حوارات وتبَنِّي مواقف وتوجهات تؤثر إيجابيا في واقع العلاقة

بين المسلمين والغرب ، فلا ينبغي أن يقتصر دورها على رصد الانتهاكات الحقوقية وإدانتها ، ينبغي ألا تقف عند دور الحَكَم أو الشاهد أو الملاحظ ، بل يمكنها وينبغي لها إضافة إلى ما سبق ــ أن تكون شريكا فعليا في صنع واقع أفضل ، وفي صنع أرضيته وشروطه ، وينبغي أن تتجاوز المجال الحقوقي للأفراد والمجموعات ، إلى مفهوم أوسع وأرفع لحقوق الإنسان؛ مفهوم يركز على حقوق الكائن البشري والجنس البشري ، وعلى حقوق الأمم والشعوب .

إن الحديث ـ مثلا ـ عن الانتهاكات الحقوقية لجنود الاحتلال هنا وهناك ، مع السكوت عن الاحتلال نفسه ، ومع السكوت عن اختطاف شعب ووطن بأكمله ، يعد ضربا من الضحك على الذقون ، إن الانتهاكات الحقوقية الفردية ، التي يرتكبها الجنود والمجندون ، كالقتل والتعذيب والاعتقال التعسفي ، ما هي إلا قطرات من بحر الظلمات! فكيف يستساغ الاهتمام بالقطرات ، مع التغاضي عن البحار والمحيطات؟!

وفي جميع الأحوال ، فإن المنظمات الحقوقية مؤهلة لأداء دور مؤثر ، لصالح علاقات أفضل وأعدل بين الشعوب عامة ، وبين العالمين الإسلامي والغربي خاصة . وذلك عن طريق الحوارات الجادة والمنتظمة ، مع السهر على تنفيذ القرارات والمواثيق المتفق عليها بين الطرفين أو الأطراف .

وإنما أقول ما أقول عن المنظمات الحقوقية ، وأدعوها إلى ما دعوتها إليه ، لأنني عموما أقدرها وأقدر رسالتها النبيلة وآثارها الحميدة .

٤ـ الصحفيون :

إذا كانت الصحافة هي السلطة الرابعة ، وهي صاحبة الجلالة ، فإن

الصحفيين هم بالتأكيد رجال سلطة ، وهو جنود وضباط صاحبة الجلالة . . . وإذا كانت هذه الأوصاف تصدق على الصحفيين منذ عشرات السنين ، فإنها اليوم قد زادت بأضعاف مضاعفة . وربما لم تعد الرتبة الرابعة كافية ومناسبة للسلطة الصحفية والإعلامية ، في عهد الفضائيات والإنترنت والصحف المتعددة الأشكال والطبعات في اليوم الواحد .

المهم أن الحوار بين الصحفيين المسلمين والغربيين ، بمؤسساتهم ومنظماتهم ، وبخبراتهم ودقة متابعاتهم ، وبقوة تأثيرهم في الرأي العام ، يمكن - أو يجب - أن يشكل جزءا طليعيا من الحوار بين الشرق والغرب ، وجزءا من صناعة العلاقة المنشودة بين العالمين الإسلامي والغربي ، علاقة الاعتراف المتبادل ، وعلاقة الاحترام والتفاهم والتعاون ، فمن المفيد ومن الضروري أن يتجاوز الصحفيون وظيفة تغطية الأحداث وتحليلها ، إلى وظيفة صنع الأحداث وتوجيهها ، وإلا فلا معنى لوصف مهنتهم بأنها "سلطة . ." ، وبأنها "صاحبة جلالة .

٥ـ الأحزاب السياسية :

لعل إيراد الأحزاب السياسية في هذا السياق يكون من البدهيات ومن نافلة القول ، فمن صميم وظيفتها ومسؤوليتها أن تنخرط في الحوارات والتعهدات والنضالات ، التي تخدم العلاقات الدولية العادلة والبناءة ، وقد تكون قدرة الأحزاب التي ليست في الحكم أكثر قدرة في هذا المجال من الأحزاب الحاكمة ، كما أن الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية والقومية ، هي الأكثر مسؤولية وصلاحية في هذا المجال .

٦ـ الجامعة والجامعيون :

كثيرا ما نسمع الكلام عن فك العزلة عن الجامعة وإخراجها من أبراجها ومحاريبها ، وجعلِها مندمجة في محيطها ، متفاعلة مع متطلبات شعوبها ومجتمعاتها ، وهذا كله جيد ولا غبار عليه ، والمحيط اليوم هو الكرة الأرضية كلها ، وبدرجة أكثر أهمية وأولوية ، يأتي المحيط المحاذي لبلدك وأمتك ، فمن هذا الباب يكون من الطبيعي ومن الضروري ، أن تنخرط الجامعات والجامعيون في قضية الحوار النظري والعملي بيننا وبين الغرب .

والجامعيون هم أقرب الناس إلى المعالجة المنهجية والعقلانية للأمور ، ولذلك فهم أكثر أهلية للتقويم الفكري والعلمي الأكثر حيادية وموضوعية ، للعلاقات الإسلامية الغربية .

وهذه هي الإضافة النوعية للدور الجامعي في هذا المجال .

ومن الإضافات النوعية التي يمكن أن يضطلع بها الجامعيون ومؤسساتهم : تأسيس مراكز وأقسام لكل قارة للبحث والتكوين والتدريب في موضوعنا ومجالنا ، فهناك نقص كبير عند المسلمين في الدراسات والأبحاث والمؤسسات المتخصصة في شؤون العالم الغربي ، وفي العلاقة معه ، بينما هم يعرفون عنا الشاذة والفاذة .

وجميع التخصصات الجامعية : الشرعية والإنسانية والاجتماعية والقانونية والسياسية والاقتصادية والأدبية ، لها أكثر من صلة بهذا الموضوع ، ويمكنها أن تسهم فيه .

openkandil.com

(٣) مجلس الأمن الدولي
أكبر مؤسسة استبدادية في التاريخ

فكرة تأسيس مجلس الأمن الدولي تعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى ، حين شكل المنتصرون في هذه الحرب الهيئة التي عرفت آنذاك باسم (عصبة الأمم) ، وذلك سنة١٩١٩ ، وكانت تضم ٤٧ دولة (عضوا) ، وبقيت هذه المنظمة على قيد الحياة إلى وقت اندلاع الحرب العالمية الثانية ، بل إلى نهايتها ، ولكنها كانت عاجزة بسبب تفاقم النزاعات بين أعضائها .

وضمن عصبة الأمم هذه ، شكلت الدول القوية المنتصرة آنئذ(مجلس الأمن الدولي) ، وأعطت لنفسها فيه العضوية الدائمة ، هذه الدول هي : الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، واليابان . بالإضافة إلى أربع دول غير دائمة العضوية ، تختارها الدول الخمس الدائمة العضوية .

وبعد الحرب الثانية ، أعيد إنتاج الفكرة ذاتها ، من خلال (هيئة الأمم المتحدة) ، التي أسست بتاريخ **٢٥ أكتوبر ١٩٤٥** ، في مدينة **سان فرانسيسكو** ، بولاية **كاليفورنيا** الأمريكية ، وضمن (هيئة الأمم المتحدة) وعلى رأسها وضع (مجلس الأمن الدولي) ، الذي استبعدت من عضويته الدول المنهزمة ، وهي إيطاليا واليابان ، وكذلك ألمانيا ، وتمت الاستعاضة عن الدول المستبعدة ، بكل من الاتحاد السوفياتي ، مكافأة له على مساندته للحلفاء المنتصرين في الحرب الثانية ، وكذلك أُدخلت الصين ضمن الدول دائمة العضوية بمجلس

الأمن ، بفضل عداوتها التاريخية لليابان ، فكان إدخالها نكاية باليابان وكبحًا لتطلعاتها .

عادة ما يقال : مجلس الأمن الدولي ، التابع لمنظمة الأمم المتحدة . والحقيقة أن العكس هو الصحيح ، فالأمم المتحدة في المحصلة الفعلية والنهائية ، هي التابعة لمجلس الأمن الدولي ، أما أنه تابع لها أو منبثق عنها ، فهذا مجرد تدبيج خطابي ، ديموقراطي شكلي ، يريد الإيهام بأن أمم العالم- الحرة المستقلة- قد اجتمعت وتداولت وقررت تأسيس (هيئة الأمم المتحدة) ، ثم إنها جعلت من فروعها وتوابعها ومن أدوات عملها هيئة دائمة تابعة لها اسمها (مجلس الأمن الدولي) ، بينما العكس هو الصحيح . فالدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، هي البداية والنهاية ، أو هي المبتدأ والخبر .

في العام ١٩٤٥ كانت الحرب العالمية الثانية قد وضعت أوزارها ، وتُوِّجت بأول استخدام للقنابل النووية الأمريكية ، ضد مدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين .

كان المشهد السياسي العالمي يومئذ كما يلي :

١- دول استعمارية قوية ، أو كانت قوية ، لكنها أصبحت منهزمة ومحطمة ومستسلمة ، وهي بالدرجة الأولى : ألمانيا وإيطاليا واليابان ، وبدرجة ثانية إسبانيا التي كانت تحت حكم الجنرال فرانكو ، المساند لهتلر وموسوليني ، مكافأة لهما على دعمهما وتمكينهما له من الانتصار في الحرب الأهلية الإسبانية في الثلاثينيات .

٢- دول استعمارية قوية ، ازدادت قوتها المادية والمعنوية بانتصارها الساحق

على الدول سالفة الذكر . وتتمثل هذه الدول القوية المنتصرة بالدرجة الأولى في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، وبدرجة ثانية الاتحاد السوفياتي .

٣ـ بقية دول العالم ، الفقيرة الضعيفة في مجملها ، وأكثرها كان يومئذ خاضعا لاستعمار الدول الأوروبية ، المنتصرة منها والمنهزمة . بمعنى أن هذا الصنف من الدول لم يكن له حول ولا قوة ، فكان من الطبيعي أن تتجاوب هذه الدول وتنساق مع الحلفاء المنتصرين ، كيف لا وقد خضعت لهم رقاب الألمان والطليان واليابان؟

في هذا الواقع الدولي ، بادرت الدول المنتصرة إلى الإمساك بزمام الأمور ، حتى لا تنفلت منها مرة أخرى ، وبادرت إلى تثبيت مكتسباتها وغنائمها وهيمنتها السياسية والعسكرية والاقتصادية ، بما في ذلك «التسجيل القانوني» لمكتسباتها وممتلكاتها الجديدة .

وكان من آثار ذلك ومتطلباته : تأسيس (هيئة الأمم المتحدة) و(مجلس الأمن الدولي) ، فهما في الحقيقة من غنائم الحرب ومكتسباتها .

أما المهام والصلاحيات الموكولة إلى مجلس الأمن فهي تتمثل ، حسب الصياغة الناعمة لميثاق الأمم المتحدة ، فيما يلي :

- المحافظة على السلام والأمن الدوليين وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها .
- التحقيق في أي نزاع أو حالة قد تفضي إلى خلاف دولي .
- تقديم توصيات بشأن تسوية تلك المنازعات أو بشروط التسوية .

• وضع خطط للتصدي لأي خطر يتهدد السلام أو أي عمل عدواني ، وتقديم توصيات بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها .

• دعوة جميع الأعضاء إلى تطبيق الجزاءات الاقتصادية وغيرها من التدابير التي لا تستتبع استخدام القوة للحيلولة دون العدوان أو وقفه .

• اتخاذ إجراءات عسكرية ضد المعتدي .

• التوصية بقبول الأعضاء الجدد في محكمة العدل الدولية وبشأن الشروط التي تجيز للدول أن تصبح أطرافا في **النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية** .

• الاضطلاع بمهام الأمم المتحدة للوصاية في « المواقع الإستراتيجية » .

• تقديم التوصيات إلى **الجمعية العامة** بشأن انتخاب **الأمين العام** ، والقيام مع الجمعية ، بانتخاب قضاة المحكمة الدولية ، والعضوية في الهيئة الأممية .

ومعلوم أن (هيئة الأمم المتحدة) تتركز قوتها وسلطتها في (مجلس الأمن الدولي) ، وأن هذا المجلس تكمن قوته وسلطته في أعضائه الدائمين ، أي : الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وروسيا ، والصين . وهي الدول التي تملك حق النقض ، أي لا يمكن اتخاذ أي قرار ملزم ، إذا اعترضت عليه .

فهذه الدول ـ بهذا الترتيب ـ هي صانعة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وهي التي أعطت لنفسها ما أرادت من صلاحيات وامتيازات ، وخاصة منها الدول الثلاث الأولى ، وهي إنما استمدت ذلك كله من قوتها العسكرية ، وبفضل انتصارها وقهرها لخصومها ، وهيمنتها العالمية بعد الحرب العالمية الثانية .

بعبارة أخرى ، فإن مجلس الأمن وما يتمتع به من سلطات على دول العالم وشعوبه ، إنما هو واقع صنعته القوة والغلبة الميدانية ، فليس له من المشروعية إلا هذا ، أي ليس له من المشروعية شيء . فهو في جوهره لا يختلف عن القادة العسكريين الذين يُبَيِّتون انقلابهم واستيلاءهم على السلطة ، أو يتمردون ويزحفون بأسلحتهم وكتائبهم على العاصمة ، فيضعون أيديهم على مرافقها العسكرية والأمنية والوزارية والإعلامية ، وإذا منهم الرئيس القائد ، ومنهم المؤسسات الديموقراطية ، ومنهم مجلس قيادة الثورة ، و(مجلس الأمن القومي) ، ومن «حاول أن يتبعهم بإحسان» ، فيفعل مثلهم ذات يوم أو ذات ليلة ، فهو مُدان بالخيانة العظمى ، خارج عن الشرعية والقانون ، فلا بد أن يعدم فورا ، علانية أو سرا .

فهذا هو مَثَلُ الشرعية التي يتمتع بها مجلس الأمن الدولي ، وهي التي تسمى بالشرعية الدولية ، ويسمى من لا يلتزم بها خارجا عن الشرعية الدولية ، وعن المجتمع الدولي!!

من المعلوم أن الدول التي أنشأت وصاغت مجلس الأمن الدولي ، وتتحكم فيه وبه ، هي دول ديموقراطية ، بل هي الراعي الدولي والموزع الدولي للديموقراطية ، فأين هي ديموقراطيتهم في نظام مجلس الأمن الدولي؟

• من أوليات الديموقراطية ، الفصل بين السلطة ، لأجل إحداث التوازن ومنع الطغيان والاستبداد ، أما السيد (مجلس الأمن الدولي) ، فهو سلطة تشريعية وقضائية وتنفيذية في آن واحد ، فليس هناك أي فرصة لأي جهة أخرى لكي تشاركه أوتعارضه ، وليس هناك أي جهة قضائية يمكن الطعن

أمامها في أحكامه وقراراته وتصرفاته .

• ومن أوليات الديموقراطية ، تداول المناصب والمسؤوليات ، وعدم تخليدها بيد شخص أو حزب أو جهة ، وحتمية تجديدها وتداولها بواسطة انتخابات دورية ، بينما مجلس الأمن فيه خمسة أعضاء دائمين لا تتغير عضويتهم ، ولا تتزحزح منذ تأسيسه قبل أكثر من ستين عاما ، وهم لا يخضعون لأي مساءلة أو إعادة انتخاب .

• ومن أوليات الديموقراطية مراعاة أعداد الكتلة الناخبة ، أو الكتلة الممثَّلة في أي هيئة ، فالمفروض أن مجلس الأمن منبثق عن هيئة الأمم المتحدة . وهذه الهيئة تنخرط في عضويتها جميع دول العالم (١٩١ دولة عضوًا ، يبلغ تعداد سكانها نحو سبعة ملايير) . فهذا المجلس كان يجب أن تكون العضوية فيه ممثِّلة لمجموعات الدول الأعضاء ومعبرة عنها . فالتمثيل يكون إما تبعا لعدد السكان ، أو بحسب القارات الخمس أو الست ، أو بحسب الانتماءات الدينية ، أو المجموعات والمنظمات الإقليمية ، ولكننا لا نجد في العضوية الدائمة بمجلس الأمن أي شيء من هذا ، ولا أي معيار ديموقراطي أوموضوعي أو منطقي .

نجد ـ مثلا ـ فرنسا وبريطانيا وروسيا كلهم من قارة واحدة ومن ديانة واحدة ، ونجد أفريقيا وأمريكا اللاتينية ـ وهما قارتان كبيرتان ـ ليس لهما معا أي عضو دائم بمجلس الأمن .

ونجد فرنسا وبريطانيا ، في كل منهما ٦٠ مليونًا من السكان ، ولكل منهما عضوية دائمة ، بينما نجد في الهند أكثر من مليار من السكان ، وليست عضوا

دائما ، وكذلك نجد في إندونيسيا٢٤١مليونًا ، وفي باكستان١٦٢ مليونًا ، وفي نيجيريا ١٢٩ مليونًا ، وفي كل من تركيا ومصر وإيران : أزيد من ٧٠ مليونًا لكل منها ، وفي البرازيل١٨٦مليونًا ، وفي اليابان ١٢٧مليونًا . . . وليس لهذه الدول ، لا منفردة ولا مجتمعة ، أي عضو دائم بمجلس الأمن !!

وإذا كان العالم المسيحي ممثلا بأربعة أعضاء دائمين ، فإن العالم الإسلامي برمته (حوالي مليار ونصف نسمة) ، ليس له أي عضو ، مع أن أكثر القضايا التي ينظر فيها مجلس الأمن ، ويتخذ فيها قراراته وعقوباته ، تتعلق بالعالم الإسلامي ، وموجهة ضد دوله وشعوبه .

وحتى إذا كان منطق النصر والهزيمة ، قد تحكم في تقديم الدول المنتصرة ومكافأتها ، وإقصاء الدول المنهزمة ومعاقبتها ، فإن معظم دول العالم لم تكن طرفا في الحرب الثانية ، فلا معنى لمعاقبتها وحرمانتها ، بل إن أكثر الدول والشعوب الإسلامية كانت بجانب الحلفاء المنتصرين في حروبهم ضد دول المحور .

فماذا بقي غير منطق الغلبة والاستحواذ والنهب . . .؟

في عهد الأمين العام السابق للأمم المتحدة ، الإفريقي : كوفي عنان ، تحركت بقوة فكرة إصلاح منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وبصفة خاصة توسيع مجلس الأمن ، سواء في أعضائه الدائمين الحاكمين ، أو الأعضاء الدوريين ، لكن للأسف قامت كل دولة تدافع عن نفسها أو عن صديقتها ، فأمريكا تريد إدخال اليابان لأنها أصبحت تابعة ومساعدة لها في سياستها الخارجية ، وألمانيا ومعها بعض أصدقائها الأوروبيين ، ترى أنها صاحبة الحق

المهضوم الذي آن الأوان لاسترجاعه ، والاتحاد الإفريقي يطالب بعدة مقاعد للعضوية الدائمة ، وأن يكون حق النقض لجميع الدول .

وقد شكّلت أربع دول ـ هي اليابان وألمانيا والهند والبرازيل ـ مجموعة عمل للمطالبة بالإصلاح والتوسيع ، عُرفت بمجموعة الأربع . وتقدمت رسميًا في ١٠ من يوليو ٢٠٠٥ بمشروع قرار إلى الجمعية العامة لتوسيع عضوية المجلس ، يقضي بإضافة عشرة مقاعد جديدة بينها أربعة دائمة لها ، ومقعدين دائمين لأفريقيا ، وأربعة مقاعد غير دائمة .

وبعد كل هذا الحراك وهذا المخاض ، تغلب منطق التمسك بالغنائم والامتيازات ، وتغلب منطق الاستئثار والتحكم ، فأُبقِيَ ما كان على ما كان . . .

والذي نخلص إليه : أن التحرك ضد هذه الهيمنة وهذا النظام الاستبدادي المتخلف ، يجب أن يصبح تحركا شعبيا ، يمارسه المثقفون والمفكرون والحقوقيون والمنظمات الشعبية ، أولا لإحداث الوعي الضروري بالمسألة ، وثانيا لتحريك الحكومات في هذا الاتجاه .

*****

openkandil.com